الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

التوريق واثره على السيولة والربحية في البنوك الجزائرية
دراسة حالة شركة إعادة التمويل الرهني - SHR -

من إعداد:

- حباسي شيماء
- مجاهد منى

تحت إشراف:

- لعجال العمرية

لجنة المناقشة المقترحة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د/- لعجال العمرية	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء نشكر الله عز وجل على نعمته علينا ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه الذي وفقنا وقدرنا وسدد خطانا لإتمام هذا العمل المتواضع، والذي نرجو أن يكون عملا نافعا لنا ولجميع الطلبة الباحثين في هذا المجال.

كما نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى أستاذتنا الفاضلة المشرفة على هذه المذكرة الأستاذة الدكتورة "لعجال العمرية "

فلم تبخل علينا بمعلوماتها ونصائحها وتوجيهاتها القيمة والتي كانت تنير لنا الطريق منذ البداية لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية كل باسمه

والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

((يرفع الله الذين أمنو منكم والذين أوتوا العلم " درجات والله بما تعملون خبيرا))

الحمد الله حبا وشكرا وامتناناً على البدء والختام

ها أنا اليوم اتوج لحظات أخيرة في ذلك الطريق الذي كان يحمل في باطنه العثرات الصعوبات الخيبات

ورغماً عنها ظلت قدمي تخطو بكل صبرا وطموح وعزيمة وتفاءل و حسن ظن بالله

ها أنا أخطو خطوات تخرجي بعد عناء طويل بعد جهد وتعب وخيبة استطعت وأخيرا أن أحصل على لقب (الخريجة)

اهدي بكل حب تخرجي :

إلي نفسي العظيمة القوية الصبورة التي تحملت كل العثرات والصعوبات التي واجهتها.

إلى ذلك الرجل العظيم إلى من كان لي عمود الفقري الذي ساندني بكل حب في ضعفي الذي أخرج أجمل ما في داخلي وشجعني دائما للوصول إلى طموحاتي إلى الذي كان يوقفني ويشجعني دائما إلى تحقيق اهدافي .

إلى الذي أحمل اسمه بافتخار

إلى الذي يحمل ألقاب عديدة و وأجملها هي أبي

إلى من إنتظر هذه اللحظات ليفتخر بي إلى قدوتي سندي ، الضوء الذي يغير حياتي إلى والدي العزيز ادامك الله ضلا لنا و نورا يضيئ بيتنا.

إلى التي تعجز كل الكلمات عن وصفها التي كانت النور في عتمتي إلى التي كانت دعاؤها سر نجاحي إلى التي ساندتني في الدراسة خطوة بخطوة إلى المضحية من

أجلي ور افقتني في كل أوقائي إلي التي تعبت بدون مقابل و إتمام مسيرتي الدراسية إلى معلمتي و صديقتي و سيدتي العظيمة ((أمي الحبيبة)) متعها الله بالصحة والعافية وأدامك الله أنت و أبي سندا ورفيق و تاجاً فوق رأسي ارجو من الله أن يمد في عمركما.

إلى اخو اتي الغاليات وركن الروح سندي في الحياة : امال – اية – الحاجة

إلي إخوتي أدامكم الله ضلعا ثابتاً والكتف الذي أستند الله

إلي رفيقة دربي في الحياة الجامعية التي كانت دائما سندا لي في كل موقف إلى صديقتي واختي الغالية التي شاركت معي عناء هذه المذكرة " شيماء "

إلى كل من علمني حرف وله الفضل في وصولي إلى ما أنا عليه اليوم الأساتذة والمعلمين في جميع الأطوار الجامعية التعليمية.

إلى كل من وقعت عليه عيني من أهل الخير إلى الذي قام بكتابة مذكرتي وساندنا في إنجاز هذا العمل

إلى كل من كان له الفضل في وصولي إلى هذه المرحلة أهدي لهم تخرجي

وشكرا لكل من ساندني على طوال رحلتي الدراسية.

وفي الختام أسأل الله التوفيق والنجاح

الخريجة منى

الاهداء

لم تكن رحلة قصيرة ولا ينبغي أن تكون كذلك، لم يكن حلما قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها .أؤمن بمقولة لكل بداية نهاية و انا ارى رحلتي الجامعية قد شارفت على انتهاء من بعد تعب ومشقة لوقت طويل. الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، حمد والشكر لله الذي بفضله وفقني وها انا اليوم انظر والمس حلمي الذي طالما انتظرته وقد اصبح و اقعا افتخر به «واخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين .«الى الايادي الطاهرة التي ازالت من طريقي اشواك الفشل الى من ساندني بكل حب عند ضعفي الى من رسموا لي المستقبل بخطوط من الثقة والحب، الى من سعيت دوما لنيل رضاهم دوناً عن الناس الى من أمنو بي حين راهن الجميع على فشلي الى من ساندو خطاب المتعثرة...أهدي هذا البحث لنفسي أولا ثم لوالداي واشكرهم على ثقتهم بقدراتي دوما .الى من كلله الله بالهيبة والوقار الى من كان يهتم بأدق تفاصيلي الى من كان عون لي في حياة الى من أحمل إسمه بكل فخر الى من أحمل كنيته ابي الغالي....يامن افتقدك منذ سنة ونصف ويرتعش قلبي لذكرك الى من فارقني جسده ولم تفارقني روحه الذي ذهب وحمله قلبي بالدعاء ومشاعري بالفقد والحزن الى من فقدت الحياة بعد فقدانه الى الذي لن تأتي الحياة بعده بشخص بطيبته وكرمه وحسن اخلاقه والدي العزيز ها انا اليوم اخطو خطواتي أخيرة من دراستي ها انا اليوم اكمل شهادة الماستر التي اوصتيني بإكماله وان لا أستسلم ها انا اشاركك فرحة تخرجي كم تمنيت ان تكون معي لكن شاءت الاقدار أن تتوفاك المنية كم تمنيت ان أرى تلك فرحة بعينيك ان اسمع كلمات شكرك وفخرك لي رحمك الله واسكنك فسيح جناته ...الى من كان

دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي التي كانت لي سندا وعوضا... كانت لي ابا واما واختا وصديقةً...داعمتي الاولى ووجهتي التي أستمد القوة منها أمي قدوتي في الحياة تعلمت منها معنى صبر والكفاح تعلمت منها ان لا أستسلم رغم معارك الحياة.. شكرا على كل شيئ يا أعظم ام... أمي حبيبتي حفضك الله لي وا مدكي بالصحة و العافية .الى مصدر قوتي بعد والدي إخوتي بعد والدي هم قوتي وسندي وخير عون لي في حياة..أرضي الصلبة وجداري المتين الى من مدت ايادبهم لي في أوقات ضعفي حفضكم الله يا سندي وملجأي في حياة بعد والدي ..الى من راهنو على نجاتي وذكروني بمدى قوتي واستطاعتي على اكمال هذا الطريق إلى الذين وآمنو بشجاعتي مهما ضعفت وارتخيت عائلتي الغالية التي لم تكسر جناحي ...ولا أنسى رفيقة دربي ورفيقة مشواري منى زميلتي في المذكرة التي شاركتني خطوات هذا الطريق إلى من هونت عني في محنتي وكانت سندي الوحيد بعد عائلتي الى من شجعتني على اكمال مسيرتي الى من مدت يد العون لي في وقت ضعفي الى من شاركت معي اوقات فرحي وحزني ...الى اولئك الذين يفرحهم فرحنا ونجاحنا ويحزنهم فشلنا الى الاقارب الذين وقفوا بجانبنا في كل فرح وفي كل حزن شكرا لكم وأخيرا اختم كلماتي بإهداء نفسي هذا النجاح وكم انني أشعر بالفخر الكبير بالذي حققته هنيئا لي بفرحة تخرجي و انا اليوم اطوي صفحة من صفحات حياتي صفحة كان فيها الجهد والاجتهاد و الارادة رفيقا وعنوان لدربي.

شيماء

فهرس المحتويات

مقدمة	
الفصل الأول: الاطار النظري للتوريق وأثره على سيولة وربحية البنوك	14
تمهيد	15
المبحث الأول: ماهية التوريق	16
المطلب الأول: مفهوم، أهمية، خصائص التوريق	16
المطلب الثاني: خطوات عملية التوريق واطرافه	18
المطلب الثالث: أساليب عملية التوريق	23
المبحث الثاني: ماهية السيولة والربحية للبنوك	25
المطلب الأول: عموميات حول السيولة البنكية	25
المطلب الثاني: معايير تحديد السيولة البنكية وأسباب الحاجة إليها	28
المطلب الثالث: عموميات حول ربحية البنوك	29
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	39
المبحث الأول: مهام شركة إعادة التمويل الرهني	40
المطلب الأول: نشأة شركة إعادة التمويل الرهني وتحديد مهامها	40
المطلب الثاني: إجراءات وطرق إعادة التمويل الرهني	44
المبحث الثاني: توريق القروض الرهنية كآلية قانونية لعمل شركة إعادة التمويل الرهني	46

المطلب الأول – الإطار المفاهيمي للتوريق	46
المطلب الثاني: أحكام التنازل عن القروض الرهنية في التشريع الجزائري	49
المبحث الثاني: آلية تفعيل دور الشركة	51
المطلب الأول: مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية المضمونة بأصول	51
المطلب الثاني: كيفية الحد من المخاطر	52
خلاصة الفصل	54
الخاتمة	55
قائمة المراجع	57

مقدمة

مقدمة:

1- في القرن الواحد والعشرين، تطورت الخدمات المصرفية لتشمل مجموعة واسعة من الخدمات غير التقليدية، بفضل التكنولوجيا التي تمكّن العملاء من الوصول إلى خيارات لامتناهية. يشمل ذلك صناعة التأمين وتحويل أصول مالية غير سائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول، ما يُعرف بالتوريق كأداة مالية حديثة. بدأت التوريق في الولايات المتحدة كحلا لأزمة التمويل العقاري وانتشرت عالميًا بفضل نجاحها، حيث أصبحت تشمل ليس فقط القروض المضمونة برهون عقارية بل أيضًا بطاقات الائتمان وقروض السيارات والآلات. البنوك تسعى لتحقيق أهداف ربحية وسيولة، حيث تعد الربحية هدفًا أساسيًا لاستقرارها وجذب الودائع والاستثمارات، وتتطلب إدارة معاملاتها واستراتيجياتها توازنًا دقيقًا بين متطلبات السيولة وتحقيق الأرباح، علمًا بأن ارتفاع السيولة قد يؤدي إلى انخفاض الأرباح المحققة نتيجة احتجاز الموارد الغير مستثمرة.

2- الاشكالية:

أسلوب التوريق أصبح أحد الأساليب الأساسية المتاحة أمام المصارف والمؤسسات المالية، نظراً للحلول الإبداعية التي يقدمها للتحديات التي تواجه أساليب التمويل التقليدية. يتميز هذا الأسلوب بديناميكية عمله التي تجمع بين متعاملين عديدين، بما في ذلك حاملي الأوراق المالية المستندة إلى ضمانات القروض المورقة. لكن مع ذلك، تأتي مخاطر التوريق بنتائجها الواسعة الأثر إذا حدثت، مما يتطلب إدارة دقيقة ومراقبة مستمرة للحفاظ على استقرار النظام المالي.

و عليه يمكن ايضاح اشكالية الدراسة من خلال التساؤل التالي:

ما مدى تأثير التوريق على الربحية والسيولة في البنوك وما هو دور شركة إعادة التمويل الرهني في الجزائر ؟

ويندرج تحت هذا الإشكال الاسئلة الفرعية التالية:

-ماهي المضامين الفكرية والمفاهيمية لكل من التوريق والسيولة؟

-كيف يعتبر التوريق له أثر على الربحية والسيولة في البنوك؟

- وما هو دور شركة إعادة التمويل الرهني في الجزائر ؟

3- اهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تناول موضوع حيوي يؤثر على جوهر أعمال على مختلف المستويات، حيث تهدف إلى إلقاء الضوء على مفهوم التوريق البنكي وتأثيره على السيولة والربحية في البنوك التجارية. المذكرة تعالج مسألة ذات أهمية بالغة، وهي تقنية التوريق البنكي، التي لا تزال حديثة ومبتكرة في الأنشطة التمويلية، مما يساهم في إبراز دور هذه التقنية في حدوث أزمة المالية العالمية.

4- اسباب اختيار الموضوع

توافق موضوع البحث مع التخصص العلمي لطالب

اهمية البالغة التي تكتسي موضوع البحث

المساهمة في الإضافة العلمية و الإلمام بكل ما يخص التوريق و اثره على سيولة و ربحية

محاولة المعرفة بالعلاقة بين التوريق و اثره على ربحية و سيولة

5-منهج الدراسة

بهدف الإلمام و معالجة موضوع من مختلف جوانب هو احاطة بكل ابعاده و الاجابة عن اشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات الموضوعة فإننا اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي

6- هيكل الدراسة

سيتم التطرق الى مقدمة، فصلين وخاتمة.

تناولت المقدمة الطرح العام للموضوع، في حين قسم الفصل الاول الى ثلاث مباحث الاول حول التوريق بكل جوانبه والمبحث الثاني حصص بدراسة السيولة والربحية في البنوك اما المبحث الثالث تناولنا فيه واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر.

الفصل الثاني تم التطرق الى دور شركة إعادة التمويل الرهني في الجزائر

وأخيرا خاتمة عامة

الفصل الأول:

الاطار النظري للتوريق وأثره على سيولة وربحية البنوك

تمهيد

سياسة التوريق تُعتبر تقنية مالية حديثة تمثلت في فرصة لتسهيل ترويج الديون المستحقة. يتطلب هذا الفصل التمهيد لفهم مجموعة الأفكار المفسرة لهذه السياسة من خلال خطوات منهجية محددة. يتضمن المبحث الأول شرحًا مفصلًا لمفهوم وأهمية التوريق، مع استعراض الخصائص الرئيسية لهذه العملية والخطوات التي تتبع فيها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الأطراف المشاركة فيها والدوافع التي تحفز البنوك على اعتمادها. يتناول المبحث الثاني تأثيرات عمليات التوريق على مستويات السيولة والربحية داخل البنوك، في حين يركز المبحث الثالث على واقع الصيرفة في الجزائر، مع التركيز على تطبيقات سياسات التوريق وتأثيراتها على السوق المحلي والبنوك الجزائرية.

المبحث الأول: ماهية التوريق[1]

منذ بداية الثمانينات، شهدت أسواق التمويل الدولية تغيرات جذرية في وسائل وأدوات التمويل، حيث تحول أسلوب التمويل من القروض المصرفية إلى صيغة الأوراق المالية، خاصة الأسهم والسندات. هذا التحول أدى إلى تحول القروض المصرفية الدولية إلى تمويلات جسرية مؤقتة، حيث يلجأ المقترضون إلى الأسهم والسندات لتأمين احتياجاتهم التمويلية بشكل دائم. ظهرت في هذا السياق ظاهرة التوريق كأحد أهم أدوات التمويل الحديثة والأقل تكلفة، حيث يتم تحويل الأصول المالية إلى أوراق مالية قابلة للتداول، مما يسمح بجذب التمويل بشكل أكبر وتنويع مصادر التمويل للشركات والمؤسسات المالية.

المطلب الأول: مفهوم، أهمية، خصائص التوريق

يُعدّ التوريق عملية مالية معقدة تُستخدم لتحويل مجموعة من الأصول المالية، مثل القروض العقارية أو قروض السيارات، إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية.

الفرع الأول: مفهوم التوريق

اللجوء إلى التوريق كإحدى الابتكارات المالية أصبح ضرورة ملحة تتطلبها التطورات في الساحة المصرفية المحلية والدولية. يُعرف التوريق المصرفي بأنه إجراء يُدرس ضمن نظم التمويل المركب والأذونات المصرفية، حيث تقوم مؤسسة مالية بجمع مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، وتحويلها إلى دين واحد معزز إئتمانياً، ثم تُعرض على الجمهور في شكل أوراق مالية من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب. هذا التحول يهدف إلى تقليل المخاطر وضمان تدفق مستمر للسيولة النقدية للبنك.[2].

---

[1] عبد القادر بلطاس، الإقتصاد المالي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2018، ص.88

[2] مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ،2001، ص 33.

الفرع الثاني: أهمية التوريق[1]

أهمية التوريق تكمن في عدة جوانب مهمة في الساحة المالية والمصرفية:

1. **تعزيز السيولة المالية** :يساهم التوريق في تعزيز سيولة البنوك والمؤسسات المالية من خلال تحويل الأصول إلى أوراق مالية قابلة للتداول، مما يسهم في تحسين إدارة السيولة وزيادة القدرة على تلبية احتياجات التمويل.

2. **تنويع مصادر التمويل** :يوفر التوريق وسيلة للبنوك لتنويع مصادرها للتمويل بعيداً عن التمويل التقليدي كالقروض، مما يقلل من التعرض للمخاطر المرتبطة بتمويلات غير متجانسة.

3. **تخفيض التكاليف** :يُعتبر التوريق أقل تكلفة مقارنة بالتمويل التقليدي، حيث يسمح بجمع الأصول ذات العوائد المتجانسة وتحويلها إلى أوراق مالية، مما يقلل من تكاليف الاقتراض ويحسن الكفاءة العامة للمؤسسات المالية.

4. **تعزيز القدرة على الإقراض** :يساعد التوريق في زيادة قدرة البنوك على منح القروض وتوسيع نطاق الخدمات المالية التي تقدمها، مما يعزز من النمو الاقتصادي والتنمية المالية.

باختصار، يُعد التوريق أداة مالية حديثة تساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة السوق المالية وتعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات، مما يجعلها ضرورية في بيئة اقتصادية ديناميكية متطورة.

الفرع الثالث: خصائص عملية التوريق[1]

[1] إلهام بوكثير، التوريق المصرفي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، غير منشورة .2009، ص 39.

التوريق (Securitization) يتمتع بعدة خصائص تميزه كأداة مالية متطورة، وتشمل الخصائص التالية:

1. **الهيكلة المعقدة** :يتطلب عملية التوريق هيكلة معقدة تتضمن جمع وتجميع الأصول المالية المتنوعة وتحويلها إلى أوراق مالية قابلة للتداول.
2. **فصل الملكية عن المخاطر** :يسمح التوريق بفصل الملكية عن المخاطر، حيث يقوم المستثمرون بشراء الأوراق المالية دون أن يكونوا مالكين للأصول الأساسية.
3. **توزيع المخاطر** :يقوم التوريق بتوزيع المخاطر بين المستثمرين المتعددين الذين يقتنون الأوراق المالية، مما يقلل من تركيز المخاطر على مستثمر واحد.
4. **تنويع المحافظ الاستثمارية** :يوفر التوريق فرصة لتنويع المحافظ الاستثمارية للمستثمرين، حيث يمكنهم الاستثمار في أصول متنوعة ومختلفة.
5. **تحفيز النمو** :يعزز التوريق من قدرة البنوك والمؤسسات المالية على منح المزيد من القروض وتمويل المشاريع الجديدة، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي.
6. **مخاطر الائتمان** :يعرض التوريق لمخاطر الائتمان عندما تتعرض الأصول المتورقة لتدهور في الأداء أو عدم سداد الديون المتعلقة بها.
7. **مخاطر السوق** :يتعرض التوريق لمخاطر السوق التي قد تؤثر على قيمة الأوراق المالية المتورقة بسبب التغيرات الاقتصادية أو السياسية.
8. **عدم الشفافية** :قد يواجه التوريق تحديات فيما يتعلق بعدم الشفافية فيما يتعلق بتقييم الأصول المتورقة وإفصاحاتها المالية.

هذه الخصائص تجعل التوريق أداة مالية معقدة ومتطورة تستخدم لتحقيق فوائد مالية وتنويع مخاطر الاستثمار.

المطلب الثاني: خطوات عملية التوريق واطرافه [2]

تتكون عملية التوريق من خطوات رئيسية متسلسلة، تشمل:

الفرع الأول: خطوات عملية الترويق :

---

[1]صادق مدحت، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 22.

[2]سليم دعيش، نبيل ايت بارة، "التوريق المصرفي والأزمة المالية الراهنة 1008"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود وبنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف،1023، ص.16.

تعد عملية التوريق عملية متشابكة تتضمن عدة خطوات أساسية، من أبرزها:

1. **توريق الأصول** :يقوم البنك بتوريق أصوله لزيادة رأس ماله أو لتحسين سيولته النقدية بدلاً من طرح أسهم للجمهور أو اقتراض من بنك آخر.
2. **إصدار سندات المديونية** :يمكن للبنك إصدار سندات المديونية، حيث يحصل الدائنون عادةً على حقوق امتياز أو اختصاص أو رهن على بعض أصوله.
3. **التمويل المنظم** :يستفيد كل من البنك والمستثمرين من فوائد مالية، حيث يتم تسيير هذه الأصول وفقًا لقيمة الفائدة على سندات الديون ومبلغ القروض.
4. **بيع الأصول المضمونة** :يبيع البنك بعض أصوله المضمونة بسعر مخفض لمنشأة متخصصة، عادةً ما تكونSPV ، للحصول على سيولة نقدية.
5. **الأصول المضمونة** :تكون الأصول غالبًا سندات مديونية مضمونة بحقوق رهن أو ملكية للبنك، والتي يكون البنك دائنًا بها لمجموعة من المقترضين.
6. **إصدار الأوراق المالية** :تصدر منشأة SPV أوراقًا مالية، غالبًا سندات بعلاوة إصدار، لجمع السيولة النقدية من شراء سندات المديونية.
7. **استثمار المستثمر** :يهدف المستثمرون الذين يشترون الأوراق المالية المصدرة من SPVإلى تحقيق الفوائد المالية دون النظر إلى ائتمان البنك البائع لسندات المديونية.
8. **فصل المخاطر وتحسين التمويل** :يفصل البنك البادئ في التوريق بين سندات المديونية وبين الأوراق المالية المصدرة، مما يساعده على زيادة قدرته التمويلية بتكلفة منخفضة من خلال.SPV

هذه الخطوات تسهم في تحسين قدرة البنك على إدارة رأس المال وتحقيق أهداف تمويلية بتكاليف منخفضة عبر استخدام تقنية التوريق المالي.

الشكل رقم 01: مخطط عملية التوريق

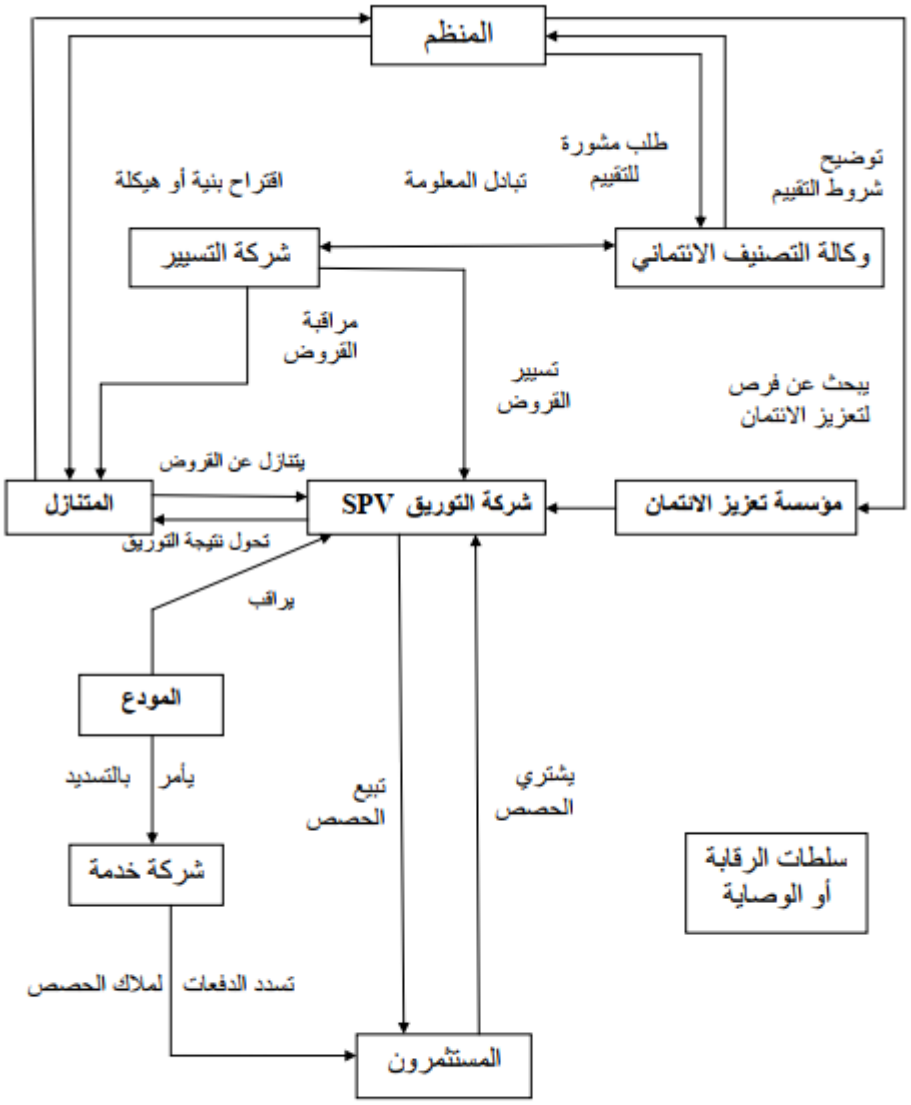

المصدر: عمار بوطكوك، "دور التوريق في نشاط البنك، حالة بنك التنمية المحلية "BDL"، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص24.

الفرع الثاني: أطراف عملية التوريق[1]

عملية التوريق تشمل العديد من العناصر المترابطة، ومن بين الأطراف المتدخلة فيها:

[1] عبيد علي أحمد حجازي، التوريق ومدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2000. ص 201

1. **المقترض** :يمكن أن يكون شخصًا طبيعيًا أو معنويًا، حيث يسعى للاستفادة من التوريق لتسديد ديونه أو تغطية نفقات استثنائية دون الحاجة لطلبات تمويل جديدة، مما يسهل عليه إدارة مديونيته.

2. **المتنازل** :يمثله البنك التجاري أو هيئة مالية أخرى، ودوره تحويل الديون إلى هيئة متخصصة في التوريق، مما يسهم في تخفيف مخاطر البنك وتعزيز قدرته على الإقراض.

3. **الهيئة المنظمة** :تشمل مجموعة من المختصين الماليين يقومون بتحليل الفوائد المالية لعملية التنازل، ويسهمون في تحقيق أهداف التوريق المحددة.

4. **شركة التسيير العقاري** :تلعب دورًا مهمًا في هيكلة وتنفيذ عمليات التنازل، وتتأكد من توافر المعلومات الضرورية وامتثال الإجراءات المطلوبة.

5. **شركة التوريق** :هي الهيئة المالية التي تصدر أوراقًا مالية مضمونة بأصول ملموسة، وتقوم بتحويل الديون إلى مجموعات متجانسة من الأوراق المالية، مما يساهم في تخفيض التكاليف وزيادة السيولة للبنك أو المؤسسة المالية.

تلك العناصر تعمل معًا على تنظيم وتسهيل عملية التوريق، وتوفير حلول مالية فعالة لتلبية احتياجات الأطراف المعنية بأقل تكلفة وأقل مخاطر.

المطلب الثالث: أساليب عملية التوريق[1]

تُعد عملية التوريق أداة مالية مهمة تستخدمها المصارف لإدارة المخاطر وتحسين كفاءة رأس المال والوصول إلى مصادر تمويل جديدة.

[1]محمد راتول، أحمد مداني، "دور التوريق كأداة مالية حديثة في التمويل وتطوير البورصة في الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، أيام 27-21فيفري 2013، ص 08.

السبب الرئيسي الذي يدفع المؤسسات المالية لاستخدام عمليات التوريق هو التحرر من قيود الميزانية العمومية. فالقواعد المحاسبية والمالية تفرض مبادئ مثل كفاية رأس المال وتوجيه الاحتياطات لتغطية الديون المشكوك فيها، مما يمكن أن يقيد نشاطات التمويل بشكل عام ويبطئ دورة رأس المال ويقلل من ربحية المؤسسات المالية.

- ✓ أحد أسباب ظهور عملية التوريق يعود إلى عجز البنوك ومؤسسات الادخار عن تقديم قروض طويلة الأجل. فالمؤسسات المانحة للقروض كانت تعتمد بشكل رئيسي على الودائع قصيرة الأجل التي يودعها العملاء، وبالتالي كان من الصعب عليها توفير تمويل كافٍ للقروض طويلة الأمد.
- ✓ الأزمة المالية العالمية وزيادة خسائر المصارف، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف التشغيل ودفع المقترضين الكبار للجوء إلى الأسواق المالية المباشرة للحصول على تمويل.
- ✓ انتعاش أسواق السندات داخل الدولة نتيجة انخفاض أسعار الفائدة على الودائع طويلة الأجل، مما دفع المصارف إلى زيادة إصداراتها من السندات لامتصاص فائض السيولة خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات
- ✓ . ظهور وانتشار مفهوم البنوك الشاملة يعكس التوجه الحديث نحو تنويع مصادر التمويل واستقطاب المدخرات من جميع القطاعات. تسعى هذه البنوك إلى تقديم خدمات متنوعة ومتجددة، بما في ذلك تقديم القروض طويلة الأجل وصنع الاستثمارات، مع فعاليتها في السوق النقدية والسوق المالية. تحرص هذه البنوك على البحث عن مصادر تمويل حديثة لتعزيز مكانتها في السوق المالية، ومن ضمن هذه المصادر يأتي التوريق كخيار تمويل حديث ابتكرته هذه البنوك، حيث تلعب دورًا متزايدًا إلى جانب البنوك الاستثمارية في تطوير وتعميق وانتشار هذه العملية المالية الحديثة.[1].

[1] حمزة طهراوي، وآخرون، ص 23.

تقوم صفقات التوريق بالضرورة على أطر وجوانب قانونية تأخذ بعين الاعتبار لضمان إنجاز الصفقة بالشكل الصحيح إذ يتعين التعرف على الأساليب القانونية للتوريق التي تبنتها الممارسة لكفالة كافة أطراف عملية التوريق ، ويتم التوريق بأحد الأساليب الآتية[1]:

1-استبدال الدينNovation:

عملية التوريق تتيح استبدال الحقوق والالتزامات الأصلية بأخرى جديدة، متطلبة موافقة جميع الأطراف المعنية بالقرض، وهي الآلية التي تُستخدم أيضًا في بيع الديون المدينة المتعلقة ببطاقات الائتمان في متاجر التجزئة[2].

2-التنازل Assignement:

لتنازل عن الأصول لصالح الدائنين أو المقرضين يُستخدم في عمليات التوريق للذمم الناشئة عن بيع وتأجير الأصول. في عقود الإيجار والبيع، يتم استمرار دفع الأقساط إلى الممول الأصلي، الذي بدوره يحولها إما إلى ديون مدينة أو يسددها وفقاً لاتفاق سابق عند التعاقد على التوريق. يمكن أن يكون التنازل إما بإشعار موجه إلى المقترض أو بدون إشعار خلال عملية تنازل المديونية إلى طرف ثالث.

3- المشاركة الجزئية Sub-participation :

هذا الأسلوب يشمل بيع الديون المستحقة من قبل الدائن الأصلي إلى بنك متخصص في شراء الديون وتمويلها، حيث لا يتحمل الدائن الأصلي أي مسؤولية في حال عجز المدين

[1]محمد راتول، أحمد مداني دور التوريق كأداة مالية حديثة في التمويل وتطوير البورصة في الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، أيام 12-12فيفري 2013، ص04.

[2] إلهام بوكثير، وآخرون، مرجع سابق، ص.16.

عن السداد. يجب على المشتري للديون التأكد من جدارة المدين وقدرته الائتمانية، مع النظر في طرق حمايته مثل الحصول على ضمانات عقارية أو حقوق إدارة الدين كوصي عليه.ا[1].

[1] سعيد عبد الخالق، التوريق المصرفي، منشور على الانترنيت موقع http://vp.arabsgate.com/archive/index.php/t.460288.htm/تاريخ الاطلاع .2024/06/12.

المبحث الثاني: ماهية السيولة والربحية للبنوك :

السيولة البنكية تشير إلى قدرة البنك على تلبية الالتزامات المالية الفورية بسهولة، وتعتمد على توازن بين الودائع المتاحة والقروض الممنوحة. أما الربحية، فهي مقياس لكفاءة البنك في تحقيق الأرباح من خلال أنشطته المختلفة، مما يؤثر بشكل مباشر على قوته المالية واستقراره في السوق المالي.

المطلب الأول: عموميات حول السيولة البنكية

السيولة البنكية هي قدرة البنك على تلبية الالتزامات المالية الفورية دون مشاكل، وتتعلق بتوازن بين الودائع المتاحة والقروض الممنوحة، مما يؤثر بشكل كبير على استقراره وقدرته على التشغيل السلس في السوق المالي.

الفرع الأول: مفهوم السيولة البنكية

التعريف التقليدي :السيولة البنكية هي القدرة المالية للبنك على تلبية كافة التزاماته النقدية الفورية دون الحاجة إلى بيع الأصول أو اللجوء إلى التمويل الخارجي، مما يعكس مدى توفر السيولة النقدية لديه لمواجهة السحوبات والاحتياجات المالية الطارئة.

التعريف الاقتصادي :السيولة البنكية تشير إلى نسبة الأصول السائلة في البنك إلى إجمالي الأصول، وتعتبر مؤشرًا على قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقد دون خسائر كبيرة، مما يضمن استمراريته في أداء دوره المالي بكفاءة.

التعريف الرقابي :السيولة البنكية هي نسبة معينة من الأصول السائلة التي يجب أن يحتفظ بها البنك لتغطية التزامات الديون قصيرة الأجل، وفقًا للمعايير التنظيمية والبنود القانونية التي تفرضها الجهات الرقابية لضمان استقرار النظام المصرفي.

هي مدى توافر أصول سريعة التحول إلى النقدية بدون خسارة في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعدها دون تأخير[1].

وتعبر السيولة البنكية عن قدرة البنك على مقابلة الت ازماته بشكل فور ي، والتي تتكون بشكل كبير ونسبي من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان أي القروض لتلبية حاجات المجتمع[2].

وللسيولة البنكية ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في[3]:

- **الوقت** :يعبر هذا البعد عن قدرة البنك على تلبية احتياجاته النقدية في الوقت المناسب دون تأخير، مما يعزز من استقراره المالي وثقة العملاء والسوق فيه.
- **المخاطرة** :يشير هذا البعد إلى مدى التعرض للمخاطر المالية والتشغيلية التي قد تؤثر على قدرة البنك على تحقيق السيولة النقدية، وتتطلب استراتيجيات فعالة لإدارة هذه المخاطر بشكل مناسب.
- **التكلفة** :يعكس هذا البعد التكاليف المالية المرتبطة بتوفير السيولة النقدية، مثل فائدة الودائع وتكاليف الاقتراض، ويتطلب البنك تحقيق توازن بين ضمان السيولة وتقليل التكاليف لضمان الجدوى المالية.

الفرع الثاني: أهمية السيولة البنكية:

---

[1] مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام ،"إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015"، مجلة معارف، م 14، ع 01، 2019، ص 344 .

[2] فلاح حسن المؤيد وعبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستارتيجي معاصر، ط3، دار وائل للنشر، عمان ،2005، ص93.

[3] نظال عبد الرؤوف ،"دارسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية أرس المال في القطاع المصرفي ،دارسة تطبيقية في مصرف الرافدين"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع 36، 2013، ص 303.

تتجسد هذه الأهمية في ان السيولة البنكية تعد مؤشرًا حيويًا للسوق المالية والمودعين والإدارة والمحللين، حيث تمثل وجودها مظهرًا عالي الثقة وخاليًا من المخاطر، قادرًا على الاستجابة لأزماتها تجاه جميع الأطراف. تُعزز السيولة الثقة للمقرضين والمودعين وحملة الأسهم، مؤكدة لهم قدرة البنك على التعامل بشكل سريع مع متطلباتهم دون الحاجة إلى بيع أصوله بخسارة للبقاء في أزماته. السيولة أيضًا تمنع البنك من الاضطرار للاقتراض من البنوك أو البنك المركزي لتلبية احتياجاته اليومية والطارئة،[1] وتأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها.[2]

الفرع الثالث خصائص السيولة البنكية[3]

تتمتع السيولة البنكية بعدة خصائص هامة تميزها عن غيرها من المفاهيم المالية، وتجعلها عنصرا أساسيا لضمان استقرار واستدامة عمل البنوك، ومن أهم هذه الخصائص:

1. **الديناميكة** :تتغير السيولة بناءً على الظروف الاقتصادية وسياسات البنك المركزي.
2. **النسبية** :تختلف متطلبات السيولة من بنك لآخر حسب حجمه ونوعية نشاطاته.
3. **التكلفة** :الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة يتطلب تكاليف مثل فائدة الودائع غير النقدية.
4. **التأثير على الربحية** :تؤثر إدارة السيولة بشكل مباشر على هامش الربح وكفاءة استخدام رأس المال.

---

[1] صادق ارشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 376.

[2] نصر رمضان احلاسه، "دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة (دراسة تطبيقية على البنوك لتجارية العاملة في قطاع غزة)"، مذكرة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين، 2013، ص 259..

[3] صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة ألولى، عمان، 2009، ص 380.

5. **المخاطر** :يتعين على البنوك تقييم وإدارة مخاطر السيولة لضمان تلبية التزاماتها في الأوقات المناسبة.

6. **الأهمية النظامية** :تمثل السيولة جزءًا أساسيًا من استقرار النظام المالي واستقرار الاقتصاد الوطني.

7. **أدوات القياس** :تشمل أدوات القياس مثل نسبة السيولة واختبارات الإجهاد لتقييم مدى استعداد البنك للمخاطر المحتملة.

8. **استراتيجيات الإدارة** :تتضمن استراتيجيات الإدارة الحفاظ على أصول سائلة، تنويع مصادر التمويل، كفاءة إدارة القروض، واستخدام أدوات إدارة السيولة كالودائع القصيرة الأجل والسندات القابلة للتداول.

هذه العناصر تعكس أهمية السيولة البنكية في الحفاظ على استقرار وكفاءة النظام المالي وتأمين استجابة فعالة لاحتياجات العملاء والسوق.

المطلب الثاني: معايير تحديد السيولة البنكية وأسباب الحاجة إليها [1]

تُعدّ السيولة البنكية عنصرا أساسيا لضمان استقرار واستدامة عمل البنوك، وحماية مصالح المودعين، وتعزيز الثقة في النظام المالي .

تسعى البنوك جاهدة للاستفادة القصوى من سيولتها ولا يتأتى ذلك سوى من خلال الإدارة الجيدة والتحكم فيها وكذا التقدير الدقيق لها.

تعني إدارة السيولة التعرف على احتياجات البنك من النقد، والأصول السائلة وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات . إذ تقوم البنوك بقياس سيولتها باستخدام ما يعرف بنسب السيولة، والتي

[1]– قيصر علي عبيد الفتلي، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية: دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، 2004، ص 208.

تظهر مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، فهي تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل بهدف الحكم على مقدرة البنك على مقابلة التزاماتها الجارية.

يُعدّ الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة البنكية أمرا بالغ الأهمية لعدّة أسباب، منها[1]:

ضمان تلبية التزامات البنك قصيرة الأجل: يجب أن يكون لدى البنك أموال كافية لتلبية احتياجات السحب النقدي، وسداد القروض، وتسديد الودائع المستحقة.

حماية مصالح المودعين: تُعدّ السيولة ضرورية لحماية مصالح المودعين، حيث تُؤكّد لهم قدرة البنك على إعادة أموالهم عند الطلب.

تعزيز الثقة في النظام المالي: تُساهم السيولة في تعزيز الثقة في النظام المالي، حيث تُؤكّد للجمهور قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها[2].

الحفاظ على استقرار واستدامة عمل البنك: تُساعد السيولة البنك على تجنّب مخاطر نقص السيولة، ممّا قد يُؤدّي إلى إفلاسه.

المطلب الثالث: عموميات حول ربحية البنوك :

تعتبر الربحية من الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها كونها الركيزة الأساسية

والحافز الأكبر الذي يدفعها للاستمرار و التطور والعمل على التوسع والتغلغل داخل الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: مفهوم ربحية البنوك ومصادرها

تحقيق الربحية يتطلب من البنك إدارة فعالة لأصوله وخصومه، وتقديم خدمات مالية متنوعة ومبتكرة، والسيطرة على التكاليف والمخاطر المرتبطة بالعمليات المالية.

---

[1]– محمد مصطفى السنهورى، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 832.

[2]– عبد الغفار حنفي، عبد السالم أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1993، ص95

رغم تعدد التأويلات التي منحت لربحية البنوك التجارية إلا أنها في مجملها تصب في نفس المفهوم رغم اختلاف الجهات التي تطرقت لها.

مفهوم الربحية[1] :

وضعت تعاريف عديدة للربحية يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- **تعرف على أنها:**" زيادة الإيرادات عن التكاليف، أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم."

يمكن تعريفها على أنها: " تعكس مدى قدرة البنك على تدعيم حقوق الملكية لديه واجراء توزيعات نقدية على مساهميه[2].

كما تعرف أيضا: " هي قدرة البنك على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة، والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة.[3]

الفرع الثاني: أهداف، أهمية ربحية البنوك والعوامل المؤثرة عليها [4]

تُعدّ الربحية أحد أهمّ الأهداف التي تسعى إليها البنوك، وذلك لضمان استمرارها ونموها، وتعزيز قدرتها على المنافسة، وجذب الاستثمارات، وتقديم عائدات مجزية للمساهمين.

---

[1] إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1976، ص .22

[2]محمد عبد العزيز، اقتصاديات وادارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين: الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، دون سنة نشر، ص 265.

[3] ود دبيك، العالقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص.18.

[4] إبراهيم الزعبي، استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملائمة المالية للعملاء: دراسة تطبيقية، مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية، جامعة سانت كلمنس، العراق،2010-2011 ،ص62.

1-اهداف ربحية البنوك[1]

تسعى البنوك إلى تحقيق العديد من الأهداف من خلال تحقيق الربحية، منها:

- **ضمان استمرارها ونموها** :تُعدّ الربحية ضرورية لتمويل أنشطة البنك وتوسيع نطاق عملياته، مما يساهم في ضمان استمراره ونموه على المدى الطويل.
- **تعزيز قدرتها على المنافسة** :تمكن الربحية البنك من الاستثمار في تطوير منتجاته وخدماته، وتحسين كفاءة عملياته، مما يعزز قدرته على المنافسة في السوق المصرفية.
- **جذب الاستثمارات** :تُعدّ الربحية مؤشراً هاماً على جاذبية البنك للمستثمرين، مما يمكنه من الحصول على تمويلات إضافية لتمويل أنشطته.
- **تقديم عائدات مجزية للمساهمين** :تُعدّ الربحية مصدراً رئيسياً لتوزيع الأرباح على المساهمين، مما يشجعهم على الاستثمار في البنك على المدى الطويل.
- **قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد** :تسعى البنوك لتعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.
- **تأمين تشغيل وتطوير البنك** :عن طريق إنماء الموارد المتاحة.
- **تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات** :لضمان استخدام الأموال بكفاءة وفعالية.
- **ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة** :لتوفير بيئة عمل مستقرة ومحفزة.

عموماً، تتجلى أهمية الربحية أساساً في ضمان إشباع حاجات المالك وكذلك الدفع بالبنك نحو النمو والتقدم.

---

[1] سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2000 ، ص 59.

2-أهمية ربحية البنوك :

للأرباح في البنك التجاري منافع عديدة، منها: [1]

- **مواجهة المخاطر** :الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها البنك، مثل مخاطر الائتمان، الاستثمار، السرقة، الإفلاس، ومخاطر سعر الفائدة، مما يساعده على البقاء في دنيا الأعمال.
- **زيادة قيمة الاستثمارات** :الأرباح ضرورية لمالكي البنك، حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم في المؤسسات البنكية والشركات.
- **تأمين رأس المال المستقبلي** :الأرباح تسهم في تأمين رأس المال اللازم في المستقبل بطرق متعددة، مثل:
  - إعادة استثمار الأرباح المستمرة كوسيلة للتمويل الذاتي.
  - تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في البنك عند زيادة رأسماله.
  - تقديم عائد مقبول للمساهمين مما يعزز ثقتهم في البنك.
- **مقياس كفاءة الإدارة** :الأرباح تقيس المجهودات التي بذلت، وتعتبر مقياساً لفعالية إدارة البنك.
- **تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين** :تحقيق الأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين المرتقبين في البنك.
- **مؤشر للجهات الرقابية** :الأرباح تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.

3- العوامل المؤثرة في ربحية البنوك:

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية و أخرى خارجية[2].

---

[1] جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص56 .

[2] عاطف جابر طه، تنظيم وادارة البنوك: منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص ص -241-242

تواجه البنوك التجارية العديد من العوامل التي تؤثر على ربحيتها، وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل خارجية وداخلية.

العوامل الخارجية:

1. **معدلات الفائدة** :تزداد ربحية البنوك التجارية مع زيادة معدلات الفائدة على القروض، خصوصًا عندما تكون معدلات الفائدة على الودائع منخفضة. معظم إيرادات البنوك التجارية تأتي من الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.
2. **السياسة النقدية** :تؤثر السياسة النقدية للبنوك المركزية بشكل كبير على سياسات البنوك التجارية في إدارة أصولها وخصومها.
3. **التشريعات القانونية والضوابط البنكية** :تلعب دورًا هامًا في تنظيم عمل البنوك وحماية مصالح المودعين والمساهمين.
4. **الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافة الاجتماعية والوعي البنكي** :هذه العوامل تؤثر على البيئة التي تعمل فيها البنوك وعلى مستوى الطلب على خدماتها.
5. **المنافسة** :تؤثر المنافسة بين البنوك على استراتيجيات التسعير والخدمات، مما يؤثر بدوره على الربحية.

العوامل الداخلية:

1. **هيكل الودائع** :تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل، مع مراعاة عامل السيولة لتحقيق ربحية أكبر. تكلفة الودائع تؤثر على ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك للحصول على الأموال.
2. **توظيف الموارد** :توجه البنوك التجارية معظم مواردها للاستثمار في القروض والأوراق المالية، مما يزيد من ربحيتها. يجب أن تكون توظيفات البنك في الأصول الثابتة محدودة.

3. **أرباح أو خسارة الأوراق المالية والقروض** :تؤثر بشكل مباشر على إيرادات البنك.

4. **عمر البنك وعدد موظفيه وعدد فروعه** :تساهم هذه العوامل في تحديد الكفاءة التشغيلية للبنك.

5. **حجم البنك وإدارته** :يؤثر حجم البنك وكفاءة إدارته على قدرته على تحقيق الربحية.

6. **السيولة** :تعتبر السيولة عاملًا حاسمًا لضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتحقيق الربحية المستدامة.

الفرع الثالث: طرق وآليات تقييم ربحية البنوك[1]

تقوم البنوك التجارية بتقييم ربحيتها بناء على العديد من الطرق ومن أبرزها النسب والمؤشرات المالية.

.نسب الربحية:

تتاح أمام الإدارة البنكية في سبيل قياس ربحية البنك وتقييمها مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية، والتي يمكن حسابها وتحليلها وتقييمها من التحديد الدقيق لربحية البنك ، والتعرف فيما إذا كانت مقبولة أم ال، أو أنها تعوض المخاطرة، أو أنها تضمن تعظيم الثروة.

وأبرز هذه الطرق هي النسب المالية، والتي هي عالقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم ، إذ تقيس نسب الربحية ما يحصل عليه المالك من وراء استثمارهم أموالهم في نشاط البنك وتتمثل تلك الأموال في رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة ، بحيث يكون الربط بين البنود في القائمة المالية نفسها أو بين بنود في قائمتين متتاليتين.

[1]سامية سعداوي، العوامل المؤثّرة على أداء البنوك وانعكاس ذلك على تنافسيتها في الجزائر للفترة 1990-2012 :دراسة تحليلية حول عينة من البنوك العمومية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014-2015، ص 22.

وتتمثل تلك الأموال في أرس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة وتتمثل هذه النسب في :

نسبة العائد إلى إجمالي الأصول :(ROA)

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل الذي يحصل عليه البنك، من إستثمار موارده ويعتمد إلى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضا بالعائد على الإستثمار لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الموجودات (إجمالي الأصول)}} \times 100$$

تبين النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من الربح، إن يتكون بسط النسبة من صافي الربح للبنك، أما المقام فيتكون من إجمالي الأصول سواء أكانت مدرة للدخل أو غير مدرة للدخل وهي: النقدية، الاستثمارات المالية، القروض والسلف، الأرواق المخصومة، أرصدة مدينة متنوعة المساهمات في الشركات التابعة والأصول الثابتة وهذا يعني أن مقام النسبة بحتوي على أموال ليست بقصد التوظيف وهذه إحدى عيوب هذه النسبة ويتطلب مقارنة نتيجة النسبة مع المعيار سواء أكانت المعيار الهدف المطلوب تحقيق في الخطر أو معدل عائد البنوك أو السنوات السابقة بالإضافة إلى وجود نسب أخرى متمثل ة في :

نسبة هامش الربح الصافي :(ROR)

$$\text{نسبة العائد على إجمالي الإيرادات (هامش الربح)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$$

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزياداتها تعني زيادة قدرة الموجودات علىتوليد أرباح أو هامش ربح البنك التجاري وبالعكس

نسبة العائد على حق الملكية :(ROE)

ويشير هذا المقياس إلى ما حصل عليه أصحاب البنك نتيجة إستثمار أموالهم فيه :

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

وعند مقارنة المعيار بأحد المعايير المقارنة يتبين جدوى الإستثمار في البنك .

معدل العائد على الودائع :(ROD)

ويستخدم لقياس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي إستطاع الحصول عليها ويحسب وفق الصيغة الآتية :

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل (الربح) بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

خلاصة الفصل الأول:

يعد التوريق أداة مالية فعّالة يمكن للبنوك الاستفادة منها لتحسين سيولتها وربحيتها، تظهر الحاجة الملحة لفهم المخاطر المرتبطة بهذه العملية قبل الاستفادة منها. يتطلب استخدام التوريق من البنوك إجراء تقييم دقيق للمخاطر والفوائد الناتجة عنه قبل اتخاذ أي قرار في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الجهات التنظيمية وضع قواعد وإرشادات صارمة ومناسبة لتنظيم عمليات التوريق، بهدف ضمان استخدامها بطريقة تعزز الاستقرار المالي وتحقق الشفافية والنزاهة في السوق المالي.

على الرغم من أن التوريق يلعب دورًا هامًا في تطوير القطاع المالي، يجب على البنوك استخدامه بحذر وبطريقة محسوبة لضمان تحقيق الفوائد المرجوة دون التعرض لمخاطر غير محسوبة. إدارة هذه المخاطر بشكل فعال تعزز من قدرة البنوك على التكيف مع التحديات الاقتصادية والمالية وتعزز من قدرتها على المنافسة في السوق.

الفصل الثانـي:
الدراسة الميدانيـة

المبحث الأول: مهام شركة إعادة التمويل الرهني

استحدث المشرع الجزائري شركة إعادة التمويل الرهني كمؤسسة مالية لمجابهة أزمة التمويل وتعزيز الائتمان وتشجيع البنوك على منح القروض العقارية. هذه الشركة تمثل حلاً ضرورياً لتقديم الدعم المالي لمشاريع التطوير العقاري المختلفة، وتحفيز البنوك على تقديم المزيد من القروض العقارية من خلال توفير السيولة اللازمة وتقليل المخاطر المرتبطة بهذه القروض.

المطلب الأول: نشأة شركة إعادة التمويل الرهني وتحديد مهامها

الفرع الأول: نشأة شركة إعادة التمويل الرهني[1]

تأسست شركة إعادة التمويل الرهني بتاريخ 27 نوفمبر 1997 و هي معتمدة كمؤسسة مالية وفق الاعتماد الممنوح لها من بنك الجزائر تحت رقم 01-98 مؤرخ في 1998/09/01 و هي في شكل مؤسسة عمومية اقتصادية – شركة ذات أسهم برأسمال أولي قدره 3.290.000.000 دج تم رفعه عدة مرات آخرها في جوان 2021 ليصبح قدره 6.500.000.000 دج.

المساهمين الرئيسيين:

- الخزينةالعمومية بـ 396 سهم ما يقابله 1.980 مليون د ج.
- البنك الوطني الجزائري: (BNA) بـ 171 سهم ما يقابله 855 مليون دج.
- بنك الجزائرالخارجي: (BEA) بـ 171 سهم ما يقابله 855 مليون دج.
- القرض الشعبي الجزائري (CPA) بـ 171 سهم ما يقابله 855 مليون دج.
- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) بـ 118 سهم ما يقابله 590 مليون دج.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) بـ 78 سهم ما يقابله 390 مليون دج.
- الشركة الوطنية للتأمينات:(SAA) بـ 78 سهم ما يقابله 390 مليون دج.
- الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT) بـ 39 سهم ما يقابله 195 مليون دج.

[1]

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين : (CAAR) بـ 78 سهم ما يقابله 390 مليون دج.

من مهام شركة إعادة التمويل الرهني:

دعم استراتيجية الحكومة الرامية إلى تطوير الوساطة المالية المرتبطة بتمويل السكن من اجل تخفيف العبء عن ميزانية الدولة في ما يتعلق بتمويل الإسكان.

المشاركة في تطوير السوق المالية وتعزيز منح القروض الرهنية و ذلك بالسماح للبنوك و المؤسسات المالية بممارسة أنشطتها التمويلية في ضل ظروف سيولة مريحة.

تنفيذ عمليات الإيجار المالي للعقارات ذات الطابع الصناعي و التجاري و المهني لفائدة الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين من القانون العام أو الخاص الجزائري و تنفيذ كل العمليات الأخرى المنصوص عليها في التشريع و القوانين إذا تعلقت بالموضوع الاجتماعي للشركة.

قصد الإستفادة من إعادة تمويل القروض السكنية بحيث على الوسيط المعتمد أن تتوفر فيه الشروط التالية:

أن يكون مصرفا أو مؤسسة مالية معتمدة طبقا للنظم و القوانين السارية المفعول .

أن يخضع لنظام تسيير محفظة القروض العقارية متبنى و قابل لمراقبة (ش.إ.ت.ر) من خلال الوثائق أو التواجد في عين المكان .

(AGO)أن تكون حسابات الإستغلال للسنة الفارطة مصادق عليها من قبل المساهمين المجتمعين في دورة عادية

:يجب أن يتضمن طلب القرض للوسيط المعتمد على المعلومات التالية:

إسم و عنوان المؤسسة .

قيمة قرض إعادة التمويل .

يجب أن لا تتعدى قيمة قرض إعادة التمويل 80 % من قيمة الضمانات المقدمة .

:لا يمكن الإستفادة من القروض الممنوحة من الوسطاء المعتمدين إلا للأغراض التالية:

شراء مسكن أو إقامة جديدة .

بناء سكن عائلي فردي .

توسيع السكن الموجود .

إعادة ترميم السكن أو الإقامة .

يجب أن لا يقل المعدل المتوسط لمدة القرض المتبقية من 140% من قيمة القرض الممنوح من (ش.إ.ت.ر)(و.م) .

على المدى المتوسط لا تقل مدة القروض المضمونة و المقدمة إلى (ش.إ.ت.ر) عن 15 سنة .

يلتزم (و.م) بملء الوثائق و التي تتضمن المعلومات المتعلقة بالقروض الممنوحة للممتلكين الجدد.

شروط إعادة التمويل:

اعادة التمويل مع حق الرجوع

الوسيط المعتمد يحصل على إعادة التمويل المرجو بتقديم ضمانات أكيدة في حدود 125 % من قيمة مبلغ إعادة التمويل .

الديون لدى الغير تبقى في حصيلة الوسيط المعتمد.

مخاطرة عدم القدرة على التسديد من طرف العائلات يبقى تحت مسؤولية الوسيط المعتمد.

كل المخاطر المرتبطة بالقروض يتكفل بها الوسيط المعتمد.

الرهون من الدرجة الأولى و كل منح التأمين المكتتبة تبقى بإسم الوسيط المعتمد.

حسن مسؤولية تسيير القروض للوسيط المعتمد.

إعادة التمويل دون حق الرجوع

الوسيط المعتمد يحصل على إعادة التمويل المطلوب بعد تحويل الرهون من الدرجة الأولى و غيرها باسم شركة إعادة التمويل الرهني.

المخاطر المرتبطة بالديون لدى الغير المعاد تمويلها تتحملها شركة إعادة التمويل الرهني و ذلك بشرط أن الوسيط المعتمد–

يقبل بالاستمرار في تسيير الديون لدى الغير المتنازل عنها .

يمضى مع شركة إعادة التمويل الرهني على إتفاقية تسير و تغطية الديون المعاد تمويلها .

يمضى مع شركة إعادة التمويل على إتفاقية تنازل عن الديون

الفرع الثاني: تحديد مهام شركة إعادة التمويل الرهني

مهام الشركة:

1. **تعزيز الائتمان:**
   - تمنح الشركة قروضًا مضمونة برهن رسمي، مما يسهم في تخفيف العبء المالي على ميزانية الدولة وتعزيز الاستثمار العقاري.
2. **تطوير السوق المالي:**
   - تسهم الشركة في تطوير السوق المالي وسوق الرهن العقاري من خلال تشجيع البنوك على منح قروض عقارية.
3. **إصدار سندات:**
   - تصدر الشركة سندات مضمونة، مما يضمن توفير موارد مالية مستقلة.
4. **تشجيع المؤسسات المالية:**
   - تعمل الشركة على تشجيع المؤسسات المالية والبنوك على منح قروض عقارية.

المطلب الثاني: إجراءات وطرق إعادة التمويل الرهني

الفرع الأول: إجراءات إعادة التمويل الرهني

إجراءات إعادة التمويل:

1. **دراسة ملفات المقترضين:**
   - يقوم البنك بإرسال ملفات المقترضين إلى شركة إعادة التمويل الرهني، التي تقوم بدراستها للتأكد من احترام المعايير القانونية والضمانات.
2. **تأمين القروض:**
   - تضيف الشركة نسبة الفائدة المقررة وتؤمن القروض المقدمة، مما يتيح للبنك الحصول على إعادة التمويل.
3. **طرح سندات في السوق المالي:**
   - تقوم الشركة بطرح سندات مضمونة في السوق المالي، مما يعزز من قدرة البنوك على منح قروض جديدة.

الفرع الثاني: طرق إعادة التمويل الرهني

طرق إعادة التمويل:

1. **إعادة التمويل مع حق الرجوع:**
   - في هذه الطريقة، يبقى البنك هو الدائن المرتهن ويقوم بتحصيل القروض من المقترضين، ويتحمل كافة المخاطر.
2. **إعادة التمويل دون حق الرجوع:**
   - تنتقل الديون والرهون إلى شركة إعادة التمويل الرهني، وتتحمل الشركة المخاطر، بينما يستمر البنك في إدارة وتسيير القروض المتنازل عنها.

متطلبات الاتفاق:

- تعهد البنك باستمرار تسيير القروض.
- توقيع عقد يتضمن التزام البنك بإدارة القروض.
- توقيع اتفاق بين البنك والشركة حول التنازل عن الديون.

ملاحظة :تعتمد شركة إعادة التمويل الرهني منذ إنشائها على طريقة التمويل مع حق الرجوع، مما يعني أن البنوك المقرضة تتحمل مخاطر عجز المقترضين عن السداد.**المبحث الثاني: توريق القروض الرهنية كآلية قانونية لعمل شركة إعادة التمويل الرهني**استحدث المشرع الجزائري تقنية توريق القروض سنة 2006 ليقتصر مجال العمل على القروض العقارية الموجهة لتمويل القروض العقارية الموجهة لتمويل السكن، المضمونة برهن رسمي حتى يتم تشجيع البنوك على تقديم قروض عقارية.

المطلب الأول – الإطار المفاهيمي للتوريق

سنقسم هذا المطلب إلى فرعين حيث سنتناول في الفرع الأول تعريف التوريق، أما في الفرع الثاني فسنتناول الأطراف المتدخلون في عملية التوريق.

الفرع الأول – تعريف التوريق

التوريق هو حلقة رئيسية بين البنوك وأسواق المال، تقوم على تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة. يتم ذلك عبر تحويل القروض البنكية العقارية المضمونة برهن رسمي إلى أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية. يُستخدم أيضاً مصطلح "التسنيد" للإشارة إلى نفس العملية، إلا أن المشرع الجزائري فضل استخدام مصطلح التوريق.

سنقدم تعريف التوريق من الناحيتين الفقهية والتشريعية:

أولاً– تعريف التوريق من الناحية الفقهية

عرف الدكتور سعيد عبد الخالق التوريق على أنه "أداة مالية مستحدثة تفيد في حشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة بوصفها أصولاً ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانياً ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية قابلة للتداول."

من جانبه، عرف الدكتور عبيد علي أحمد الحجازي التوريق على أنه "تحويل القروض وأدوات الديون غير السائلة إلى أوراق مالية سائلة (أسهم وسندات) قابلة للتداول في أسواق

المال وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه. "

عرف الدكتور عبد القادر بلطاس التوريق بأنه "تلك الآلية التي تسمح بنقل المخاطر المالية من البنك أو المؤسسة المالية المالكة للقروض إلى المستثمرين عن طريق إصدار أوراق مالية مستندة إلى رهون عقارية أو رهون تجارية. "

ثانياً- تعريف التوريق من الناحية التشريعية

عرف المشرع الجزائري التوريق في المادة 02 من القانون رقم 05/06 المتضمن التوريق على أنه "عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق"، وتتم على مرحلتين:

1. تنازل عن القروض الرهنية من قبل المؤسسة المصرفية لفائدة مؤسسة أخرى.
2. قيام هذه الأخيرة بإصدار أوراق مالية قابلة للتداول في السوق ممثلة للقروض العقارية .

نستنتج من هذا التعريف أن المشرع الجزائري قد حصر عملية التوريق في القروض العقارية، مستثنياً بذلك الأصناف الأخرى للقروض مثل القروض الاستهلاكية.

الفرع الثاني: الأطراف المتدخلون في عملية التوريق في الجزائر

تتضمن عملية التوريق في الجزائر خمسة أطراف رئيسية: المقترض، البنك المانح للقرض، مؤسسة التوريق، المؤتمن المركزي على السندات، والمستثمرون. سنوضح مراكز هؤلاء الأطراف في العملية بنوع من الإيجاز كما يلي:

أولا – المقترض:

هو المدين الراهن الذي استفاد من قرض سكني أو تمويلي نظير تقديمه لضمانات عينية متمثلة في رهن رسمي مقيد في المحافظة العقارية.

ثانيا – البنك المانح للقرض:

هو الدائن المرتهن المتنازل عن القروض الرهنية. وقد عرفه المشرع الجزائري في القانون رقم 05/06 المتضمن التوريق كمؤسسة متنازلة، حيث يتم التنازل عن القروض بواسطة جدول التنازل عن قروض ممنوحة في إطار تمويل الرهن العقاري.

ثالثا – مؤسسة التوريق:

عرفها المشرع الجزائري في المادة 02 من القانون رقم 05/06 المتضمن التوريق على أنها "هيئة لها صفة مالية تقوم بعمل التوريق في سوق الأوراق المالية". في الواقع العملي، فإن شركة إعادة التمويل الرهني (SRH) هي المؤسسة المالية المتخصصة في تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

رابعا – المؤتمن المركزي على السندات:

أنشئ المؤتمن المركزي على السندات بموجب المرسوم التشريعي رقم 10/93 المؤرخ في 1993/05/23 المعدل والمتمم والمتعلق ببورصة القيم المنقولة. يتولى هذا المؤتمن إدارة الأوراق المالية وتداولها، ولكن للأسف، لا توجد في الجزائر بورصة قوية وناشطة، مما يجعل دور هذا المؤتمن محدوداً.

خامسا – المستثمرون:

هم الأشخاص أو الجهات التي تقوم بشراء الأوراق المالية الناتجة عن عملية التوريق. يشمل هؤلاء المؤسسات المالية، البنوك، شركات التأمين، وغيرها من المستثمرين المحتملين.

بهذا الوصف، يمكن فهم الأدوار والمسؤوليات المتنوعة للأطراف المتدخلة في عملية التوريق في الجزائر، وكيفية تفاعلهم لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه العملية.

المطلب الثاني: أحكام التنازل عن القروض الرهنية في التشريع الجزائري

تناول المشرع الجزائري موضوع التنازل عن القروض الرهنية ضمن 14 مادة في الفصل الثالث من القانون رقم 05/06 المتضمن توريق القروض الرهنية. وقد بين شروط التنازل وإجراءاته وآثاره. سنقوم بدراسة شروط التنازل عن القروض الرهنية وإجراءاته، حيث سنتناول في الفرع الأول الشروط المطلوبة، وفي الفرع الثاني الإجراءات المتعلقة بالتنازل عن هذه القروض.

الفرع الأول: شروط التنازل عن القروض الرهنية

حدد المشرع الجزائري جملة من الشروط التي يجب أن تتوفر لكي يتم التنازل عن القروض الرهنية، وهي كما يلي:

1. يجب إثبات التنازل عن القروض الرهنية بموجب اتفاق بين البنك، وهو المؤسسة المتنازلة، ومؤسسة إعادة التمويل الرهني.
2. يجب أن تكون القروض الرهنية قد منحت من طرف البنك، وهو المؤسسة المتنازلة، في إطار تمويل الرهن.
3. يجب أن تكون هذه القروض غير متنازع عليها أو تتضمن شرطًا للترقية العقارية.
4. يجب أن تكون القروض المتنازل عليها مضمونة برهن رسمي مقيد في المحافظة العقارية في الدرجة الأولى.
5. يجب أن تكون نسبة القرض المتنازل عليها مؤمنة إذا كانت نسبة القرض تتجاوز 60% من قيمة التمويل.
6. يجب أن تكون القروض الرهنية المتنازل عليها في مجموعة واحدة.

الفرع الثاني: إجراءات التنازل عن القروض الرهنية

يتم التنازل عن القروض الرهنية من خلال إجراءين مهمين يتمثلان فيما يلي:

أولا: إعداد جدول إرسال خاص بالتنازل

يقوم البنك، وهو المؤسسة المتنازلة عن القروض الرهنية، بإعداد جدول إرسال خاص يتضمن تفاصيل القروض المتنازل عنها وتسليمها إلى مؤسسة إعادة التمويل الرهني. هذا الجدول يعتبر أساسيا لنقل القروض المتنازل عنها بقوة القانون إلى مؤسسة إعادة التمويل الرهني، ويشمل كافة تفاصيل القروض المضمونة برهن رسمي بنفس مرتبة القيد التي كانت تحتلها في المحافظة العقارية.

ثانيا: قيد نقل الرهون الضامنة للقروض المتنازل عليها

بعد إعداد جدول الإرسال الخاص، يجب إيداع نسخة موقعة منه من طرف الممثلين القانونيين لكل من البنك، وهو المؤسسة المتنازلة، ومؤسسة إعادة التمويل الرهني في المحافظة العقارية المختصة في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ التوقيع على الجدول. يتم قيد نقل الرهن بحيث تصبح مؤسسة إعادة التمويل الرهني هي الدائن المرتهن لتحل بذلك محل البنك المتنازل، محتفظة بمرتبة القيد نفسها التي كانت تحتلها البنك سابقا.

يُشار إلى أن عملية قيد التنازل معفاة من رسوم التسجيل استنادا إلى نص المادة 20 من القانون رقم 05/06 المتضمن توريق القروض الرهنية.

المبحث الثاني: آلية تفعيل دور الشركة

وضع المشرع الجزائري تعريفًا للأوراق التي تصدرها شركات التوريق كـ "الالتزامات المالية المدعمة بقروض رهنية من الدرجة الأولى". على الرغم من أن هذه الأوراق يمكن أن تكون على شكل أسهم أو سندات، إلا أن المشرع الجزائري فضل اعتماد الشكل الثاني نظرًا لبساطته وسهولة تطبيقه من قبل المؤسسات المالية.

المطلب الأول: مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية المضمونة بأصول

الفرع الأول: مخاطر مرتبطة بالمقترضين (مخاطر ائتمانية)

مخاطر الائتمان تشير إلى الخطر الذي يواجهه المستثمر بسبب عدم قدرة المقترضين على تلبية التزاماتهم المالية المتفق عليها. تتضمن هذه المخاطر:

1. **خطر العجز (Default Risk):** هذا يعني فشل المقترض في سداد ديونه أو التزاماته المالية. يمكن أن يكون العجز جزئيًا حيث يتم سداد جزء من الدين فقط أو كليًا حيث لا يتم سداد أي شيء.
2. **خطر التأخير في السداد (Delay Risk):** يشير إلى تأخير المقترضين في سداد التزاماتهم المالية دون عجز فعلي. يمكن أن يؤثر هذا التأخير على عائدات الاستثمار المتوقعة والسيولة المتاحة للمستثمر.
3. **خطر الإعسار (Bankruptcy Risk):** يعني عدم قدرة المقترضين على تلبية التزاماتهم بسبب تقديرات خاطئة للمخاطر أو أزمات اقتصادية غير متوقعة تؤثر على قدرتهم على توليد الدخل.

الفرع الثاني: مخاطر مرتبطة بالأصول المكونة لمحفظة التوريق

تتعلق مخاطر الأصول المكونة لمحفظة التوريق بالعوامل التالية:

1. **خطر السوق (Market Risk):** ينطوي على مخاطر تغيرات أسعار الأصول بسبب تقلبات السوق العامة. يمكن أن تتأثر الأصول بتغيرات الفائدة، تقلبات السعر، وظروف السوق الاقتصادية العامة.

2. **خطر السيولة :(Liquidity Risk)** يتعلق بقدرة المستثمر على بيع الأصول بسرعة وبسعر عادل. الأصول التي تفتقر إلى سوق نشط أو ذات حجم تداول منخفض قد تواجه صعوبات في البيع في حالات الطوارئ أو الأزمات المالية.
3. **خطر تجزئة الاصول :(Fractionation Risk)** يتعلق بتجزئة الأصول التي قد تؤدي إلى تعقيدات في إدارة المحفظة وتقليل تنوعها، مما يمكن أن يؤثر على توزيع المخاطر بشكل غير متوازن.

تلك هي بعض المخاطر الرئيسية المرتبطة بالاستثمار في الأوراق المالية المضمونة بأصول، ويجب أن يأخذ المستثمرون هذه المخاطر في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

المطلب الثاني: كيفية الحد من المخاطر

الفرع الأول: تقييم المخاطر الاستثمارية في الأوراق المالية المضمونة بأصول

أولا: آلية إقصاء خطر إفلاس المنشئ عن المصدر

للحد من مخاطر إفلاس المنشئ عن المصدر، يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

1. **تقييم السيولة والقدرة على التحمل المالي** :يتعلق ذلك بتقييم قدرة المنشئ على تلبية التزاماته المالية على المدى الطويل. يشمل ذلك تحليل تدفقات النقدية المتوقعة والاحتياطيات المالية المتاحة.
2. **الاستقرار المالي والتقييم الائتماني** :تقييم قوة المنشئ من خلال تصنيفات الائتمان التي تصدرها وكالات التصنيف الائتماني. هذا يساعد في فهم مدى استقرار المنشئ وقدرته على تحمل ضغوط السوق والاقتصاد.
3. **الاحتياطات القانونية والتنظيمية** :يجب النظر في الالتزامات القانونية والتنظيمية التي تفرضها السلطات المالية على المنشئ، مما يحد من مخاطر عدم الالتزام والإفلاس.

ثانيا: التعزيزات الائتمانية للأوراق المالية المضمونة بأصول

لتعزيز الائتمانية للأوراق المالية المضمونة بأصول، يمكن اعتماد السياسات والآليات التالية:

1. **ضمانات مالية :(Financial Guarantees)** يمكن توفير ضمانات مالية من جهات خارجية موثوقة لتعزيز قدرة الأوراق المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية.
2. **احتفاظ بأصول مالية معتمدة :(Collateralized Assets)** توفير أصول مالية كضمانات للأوراق المالية، مما يزيد من قيمتها الائتمانية ويحد من خطر عدم السداد.
3. **التأمين على الائتمان :(Credit Insurance)** استخدام التأمين على الائتمان لتغطية خسائر الاستثمار في حالة عدم قدرة المقترض على سداد الديون.

تتطلب هذه الإجراءات والسياسات التعاون بين المستثمرين والمنشئين والجهات الإشرافية لتقديم بيئة استثمارية آمنة ومستقرة للاستثمار في الأوراق المالية المضمونة بأصول.

الفرع الثاني: الضمانات القانونية للحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الأدوات المالية لشركات التوريق

أولا: تطبيق اتفاقات بازل في الجزائر

1. **بالنسبة لكفاية رأس المال:**

- تعتبر اتفاقيات بازل من المعايير الدولية التي تحدد متطلبات رأس المال الأساسي للبنوك والمؤسسات المالية. في الجزائر، يتم تطبيق هذه المعايير لضمان أن لديها رأس مال كافٍ يغطي مخاطرها ويحمي المودعين.
- يتم ذلك من خلال متابعة من قبل السلطات المصرفية المحلية لضمان الامتثال لمتطلبات رأس المال الأساسي والإشراف على استخدامه بطريقة تحد من المخاطر المالية.

2. **آليات الإشراف والرقابة المصرفية:**

- تتضمن آليات الإشراف والرقابة المصرفية في الجزائر متابعة مستمرة لأداء البنوك وشركات التوريق، بما في ذلك تقييمات دورية لمخاطرها ومتطلبات رأس المال.
- يتم من خلال هذه الآليات ضمان الامتثال لمعايير بازل وتقييم كفاءة الإدارة المالية وتطبيق إجراءات الحوكمة المالية بشكل صحيح وفعال.

ثانيا: آفاق الجهاز المصرفي في ظل التكيف مع معايير بازل الدولية

الجزائر تسعى إلى تعزيز قطاعها المصرفي وتكييفه مع معايير بازل الدولية من خلال:

- **تحسين الإشراف والرقابة** :تطوير نظام الرقابة المصرفية ليكون أكثر فاعلية في تقييم وإدارة المخاطر المالية.
- **تعزيز الشفافية والتقارير المالية** :تعزيز متطلبات الشفافية وإفصاح المعلومات للحد من عدم اليقين في السوق المالي.
- **تعزيز الكفاءة والمرونة** :تعزيز قدرة البنوك على التكيف مع التحديات المالية العالمية وتحسين كفاءة إدارة المخاطر.

باستمرارية التطوير والتكيف مع معايير بازل، تسعى الجزائر إلى تعزيز استقرار ونمو قطاعها المصرفي وتعزيز الثقة في النظام المالي المحلي.

خلاصة الفصل

شركة إعادة التمويل الرهني تأسست في الجزائر في 1997، وتم اعتمادها كمؤسسة مالية تحت إشراف الدولة وفقًا لقانون النقد والقرض. تعمل الشركة على تعزيز الائتمان وتطوير السوق المالي من خلال منح قروض مضمونة برهن رسمي وإصدار سندات مالية. كما تدعم المؤسسات المالية في تحفيز القروض العقارية، مما يعزز من استدامة النظام المالي الجزائري.

إجراءات إعادة التمويل الرهني تشمل دراسة ملفات المقترضين وتأمين القروض وطرح سندات في السوق المالي. الشركة تتبنى طريقة التمويل مع حق الرجوع، حيث يبقى البنك الأصلي المدين الراهن ومسؤولًا عن إدارة القروض، مما يضمن استمرارية الإدارة المالية وتخفيف المخاطر المالية على الأطراف المتداخلة.

التوريق في الجزائر يعني إصدار الأوراق المالية المدعومة بقروض رهنية من الدرجة الأولى، ويتفادى المشرع الجزائري التعقيدات بتفضيل استخدام السندات عوضًا عن الأسهم. المستثمرون يواجهون مخاطر متعددة مع هذه الأوراق، بما في ذلك مخاطر الائتمان نتيجة لعدم قدرة المقترضين على سداد التزاماتهم، ومخاطر السوق بسبب تقلباتها وتأثيرها على قيمة الأصول، والتحديات المتعلقة بالسيولة وتجزئة الأصول.

للتقليل من هذه المخاطر، يجب على المنشئين تقييم قدرتهم على تحمل الضغوط المالية وتعزيز الائتمانية بوسائل مثل ضمانات مالية واحتفاظ بأصول مالية معتمدة. يجب أيضًا الالتزام بمعايير بازل الدولية لتعزيز الشفافية والإشراف على السوق المالي في الجزائر، مما يدعم استقرار النظام المصرفي ويحفز الثقة في الأدوات المالية المحلية.

الخاتمة:

النتائج:

1. شركة إعادة التمويل الرهني في الجزائر تأسست عام 1997 وتحت إشراف الدولة لدعم القروض العقارية.
2. مهمة شركة إعادة التمويل الرهني تشمل تعزيز الائتمان وتطوير السوق المالي وتشجيع منح القروض العقارية.
3. تقوم الشركة بإصدار سندات مضمونة لتأمين موارد مالية لتمويل القروض العقارية.
4. عملية إعادة التمويل الرهني تشمل التنازل عن الديون العقارية من البنوك إلى الشركة المتخصصة.
5. التوريق في الجزائر يشير إلى عملية تحويل القروض الرهنية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في السوق المالية.
6. تستخدم عملية التوريق لجمع القروض العقارية المتناظرة وتحويلها إلى ديون تجميعية مالية.
7. أهداف التوريق تشمل تحسين سيولة البنوك وتشجيعها على منح المزيد من القروض العقارية.
8. الأطراف المتدخلة في عملية التوريق تشمل المقترضين، البنوك المانحة للقروض، ومؤسسات التوريق.
9. تنظم شروط التنازل عن القروض الرهنية في الجزائر بموجب القانون رقم 05/06 لتأمين سلامة العمليات المالية.
10. إجراءات التنازل عن القروض الرهنية تتضمن التوقيع على اتفاقية بين البنك وشركة التمويل الرهني.
11. شروط التنازل تشمل الالتزام بضمانات الرهن الرسمي وعدم وجود نزاعات قانونية على العقار.

12. مهام الشركة المتخصصة في التوريق تشمل إصدار السندات وإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالقروض الرهنية.
13. عملية إعادة التمويل الرهني في الجزائر تسهم في تنشيط السوق العقاري وتحفيز النشاط الاقتصادي المتعلق بالعقارات.
14. تأسيس شركة إعادة التمويل الرهني كان خطوة حكيمة لتعزيز القطاع العقاري وتقديم دعم مالي للمشاريع التنموية في البلاد.

الاقتراحات:

بناءً على ما سبق، نقدم بعض الاقتراحات لتفعيل مجال إعادة التمويل الرهني وتعزيز الاستثمار العقاري:

1. **إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية** :توضح وتفصل أكثر عمل مؤسسة إعادة التمويل الرهني، وتساير السوق المالية والعقارية في الجزائر.
2. **إنشاء أجهزة رقابية** :تراقب عمل البنوك المتنازلة عن القروض الرهنية ومؤسسة التوريق، لضمان عدم وجود ضمانات وهمية وضمان شفافية العملية.
3. **فتح المجال للأجانب للاستثمار العقاري** :نظراً لقلة الموارد المالية داخل الجزائر، يجب تشجيع الاستثمار الأجنبي في مجال تمويل الترقية العقارية لتخفيف العبء على الميزانية العمومية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أحمد بوارس، أعمال الصيرفة الالكترونية، الادوات والمخاطر، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث القاهرة ،2014.
2. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في البنوك والنقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ،1976 .
3. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، ،2008
4. سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض،
5. صادق ارشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،2012.
6. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ،2009 .
7. صادق مدحت، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
8. عاطف جابر طه، تنظيم وادارة البنوك: منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، القاهرة، ،2008 .
9. عبد الغفار حنفي، عبد السالم أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، ،1993 .
10. عبد القادر بلطاس، الإقتصاد المالي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2018.

11.فلاح حسن المؤيد وعبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط3، دار وائل للنشر، عمان ،2005.

12.محمد مصطفى السنهورى، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008،.

13.عبيد علي أحمد حجازي، التوريق ومدى أهميته في ظل قانون الرهن العقاري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2000.

14.محمود محمد أبوفروة، الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنيت، الطبعة الأولى والثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان –الاردن، دون سنة.

15.مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001،.

الرسائل الجامعية :

1. إبراهيم الزعبي، استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملائمة المالية للعملاء: دراسة تطبيقية، مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية، جامعة سانت كلمنس، العراق،2010–2011 .

2. ازيدي حسينة، أهمية البنوك الالكترونية في تحسين العمليات المصرفية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة 2015،2016،.

3. آسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،2015–2016 .

4. إلهام بوكثير، التوريق المصرفي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، غير منشورة .2009.

5. أمينة بلقاسمي، إدارة مخاطر عمليات البنوك الالكترونية وفق لجنة بازل الثانية، مذكرة تخرج مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية جامعة أم البواقي،2014/2013 .

6. بعلي حسني مبارك، امكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة ،2013–2014.

7. بن عياد محمد سمير، سماحي أحمد، التكنولوجيا الالكترونية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، جامعة تلمسان. 2019.

8. جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، ،2006 .

9. حمزة طهراوي، وآخرون، "أثر التوريق على التحكم في مخاطر الائتمان المصرفي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي بالوادي، (غير منشورة).

10.زهير زواش، دور نظام الدفع في تحسين المعاملات المصرفية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية، جامعة ام البواقي ،2011/2010.

11.زيقم سارة، دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ،2013/2012.

12.سامية سعداوي، العوامل المؤثّرة على أداء البنوك وانعكاس ذلك على تنافسيتها في الجزائر للفترة 1990–2012: دراسة تحليلية حول عينة من البنوك العمومية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، ،2014–2015.

13.سليم دعيش، نبيل ايت بارة، "التوريق المصرفي والأزمة المالية الراهنة "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود وبنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف.2013.

14.سماحي أحلام، جناي نجاة، وسائل الدفع الحديثة في البن وك التجارية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التمويل، جامعة المسيلة ،2019/2018.

15.سميرة بربح، دور الصيرفة الالكترونية في تعزيز القدرات التنافسية للبنوك التجارية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي،2018/2017.

16.شايب فؤاد، تحديث وسائل الدفع في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، ام البواقي ، 2012–2013.

17.عبد الغني ربوح، نور الدين غردة، المؤتمر الدولي العلمي ،"إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، مداخلة بعنوان تطبيق أنظمة الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع والأفاق، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دون سنة.

18.غنوش العطرة، استخدام شبكة الأنترنيت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية. جامعة بسكرة ،2017–2018 .

الملخص:

آلية التوريق تمثل تحولًا جوهريًا في الأسواق المالية العالمية حيث يتم تحويل القروض التقليدية إلى أوراق مالية قابلة للتداول، مما يسهم في توسيع السوق المالي وتعزيز الابتكار المالي. في الجزائر، تأسست شركة إعادة التمويل الرهني عام 1997 كمؤسسة مالية تحت إشراف الدولة وفقًا لقانون النقد والقرض، حيث تسهم في تعزيز الائتمان وتطوير السوق المالي من خلال منح قروض مضمونة برهن رسمي وإصدار سندات مالية. هذا النهج يدعم دعم القروض العقارية ويعزز استدامة النظام المالي الجزائري، بينما تتبنى الشركة طريقة التمويل بحق الرجوع، مما يضمن استمرارية الإدارة المالية ويقلل من المخاطر المالية المترتبة على الأطراف المعنية.

الكلمات المفتاحية : التوريق، السيولة، البنوك.

Abstract : Securitization represents a fundamental shift in global financial markets, where traditional loans are transformed into tradable securities, promoting market expansion and enhancing financial innovation. In Algeria, SRH was established in 1997 as a state-supervised financial institution under the Banking and Credit Law. It contributes to strengthening credit and developing the financial market by providing secured mortgage loans and issuing financial bonds. This approach supports real estate lending and enhances the sustainability of Algeria's financial system, while adopting recourse financing to ensure financial management continuity and mitigate risks for involved parties.

Keywords: Securitization, Liquidity, Banks.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): جاهد منى المولود(ة) بتاريخ: 02/09/2001 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 180080976030 الصادرة بتاريخ: 16/08/2023 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علوم التسيير تخصص تقدي و بنكي خلال السنة الجامعية: 2023/2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: البورصة وأثرها على السيولة والربحية في البنوك البورصة دراسة حالة شركة إياتا التأمين الوهران SHR

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 03/07/2024

التوقيع و البصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: Sciences Economiques

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حباسي اسماء ..... المولود(ة) بتاريخ: 14/12/2000 ب: المسيلة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 198[illegible]6006008 الصادرة بتاريخ: 2019/02/18 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية: 2023-2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": التوريق وأثره على ربحية والسيولة في بنوك الجزائرية دراسة حالة شركة إعادة التمويل الرهني (SHR)

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/07/03

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة